



## بلاغ عن الاجتماع الموسّع للتيار الديمقراطي العراقي في هولندا

بدعوة من تنسيقية التيار الديمقراطي العراقي في هولندا، انعقد الاجتماع الموسّع؛ يوم الأحد المصادف الأول من سبتمبر 2019 على تمام الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر ودام ساعتين ونصف. حضر الاجتماع عدد من أعضاء التنسيقية ومن مبادرتي الحل الديمقراطي للإشكالات المعرّقة للعمل مع زملاء من المؤسسين وأعضاء التيار كما حضر عبر السكايب الدكتور أحمد إبراهيم رئيس المكتب التنفيذي للتيار وغاب عن الاجتماع الزملاء الثلاثة الذين سبق لهم إعلان دعوة لما اسموه المؤتمر الاستثنائي. بعد كلمة افتتاح الجلسة من الزميل سكرتير التنسيقية الدكتور سعد إسماعيل أعلن فيها افتتاح الجلسة ورحب فيها بالحضور وتمنى مشاركة جميع الأطراف بقصد إيجاد الحلول المناسبة وأوضح بإيجاز جانباً مما اعترض التنسيقية من إشكالات ثم تم اقتراح مشاركة إدارة الجلسة إلى: الدكتور تيسير الألوسي. وقد وجهت الإدارة التحية للحضور والتنسيقية بفريقيها وأكدت على آلية العمل القاضية بإبعاد الشخصي وفصله عن العام والتركيز في مفردات جدول العمل. مُنح الصوت للزميل د. أحمد ربيعة لعرض (رؤيته) بشأن مبادرة الأنصار وملاحظاته بإيجاز مؤكداً أنهم انتهوا إلى منطقة مغلقة بسبب إرادة الهيمنة الحزبية. كما عرض الدكتور الألوسي مبادرته وما وصلت إليه مع طرفي الاختلاف ثم تمت الإشارة في ضوء التداولات إلى تلبية الزملاء الأربعة للمبادرتين وعقدتهم اجتماع مكتب العمل واجتماع التنسيقية ومن ثم الدعوة لهذا الاجتماع فيما أصر الطرف الثاني على التوجه إلى ((مؤتمر استثنائي)) على الرغم من مؤشرات بالمخالفة مع اللوائح...

وانتقل الصوت للزميل الدكتور أحمد إبراهيم عبر السكايب حيث أشار بوضوح لوجود حوارات إيجابية في بغداد تتجه لحسم صيغ العلاقة بين ممثلي الأحزاب الديمقراطية بوجود المستقلين واصواتهم وفرص توسيع التيار للانفتاح على قوى جديدة من جهة وعلى وقف احتمالات الهيمنة التي تتبدى هنا وهناك مؤكدا بصورة خاصة على استقلالية تنسيقيات المهجر لمهمتها المباشرة بشأن وجودها وسط الجالية.. وقد شاركت الزميلات والزملاء الحضور بعد تلك الكلمة مؤكداً على مفردات العمل وآلياته وهي بإيجاز كالاتي مع التذكير بأن بياننا تفصيليا سيصدر لاحقا بقرار أعضاء التنسيقية وأعضاء في التيار:

1. إن الروح الديمقراطية يقتضي العمل باللوائح وبما تقتضيه رؤى الفكر الديمقراطي ومنهجه وتجنب خطاب الفرض الأحادي..
2. تنظيميا يلزم أن تكون القرارات على وفق سياقات العمل باجتماع التنسيقية ومكتبها وبالتصويت الديمقراطي وعلى وفق لوائح العمل ومنطق الاشتغال المنظم.
3. تحديد موضوعات الحوار ومنها تحديدا الجوانب الخلافية ومناقشتها بأطرها المعمول بها ورفض موقف إنكار وجود ضوابط عمل سواء كانت مكتوبة أم عرفية، مؤكداً على أن الروح الديمقراطية يتعارض مع المزاجية والفرض ويحيا بإطار العقل العلمي التنويري وضوابط عمله.. قد سبق أن تم اقتراح الموضوعات الخلافية من أحد طرفي التنسيقية المنقسمة حالياً، ولم يجد الاجتماع رؤية الطرف الثاني التي حاول ممثلا المبادرتين والزملاء استيحاء أو استدعاء معانيها من الاتصالات. أما الموضوعات الخلافية المطروحة على الاجتماع وعلى جمهور التيار فهي:

- أ. عدم حسم موضوع المالية ونقلها بصورة نهائية إلى التنسيق الحالية من السابقة.
- ب. عدم تسليم صفحة التيار الإعلامية في وسائل التواصل، من دون أسباب موضوعية.
- ت. عدم تسليم بريد التيار الرسمي، ما عرقل طويلاً صيغ الاتصال والتفاعل.
- ث. تلكؤ الزميل المنسق عن الدعوة لاجتماعات مكتب العمل والتنسيقية وعدم حضوره بحالات أخرى وبعد اجتماع يونيو حزيران الذي نجح باتخاذ قرارات التفعيل، عادت الأمور لمربع الخلف والتلكؤ بلا مبرر جدي مسؤول..
- ج. طفت في ضوء حصر الاتصال بصيغة الرسائل القصيرة بعيداً عن الاجتماعات حالة من التشنجات والانزلاق للشخصنة في الخطاب وخط الأوراق وربما خلل أو حاجز في التفاهم على وفق آلية العمل غير الصحيحة الأمر الذي يبقى لاغياً المشاغلة به.

وطوال الاجتماع الذي جرى بروح ديموقراطي التزمت فيه الإدارة بتفاعل تام مع الحضور جميعاً بفصل كل ما هو شخصي عن العام والجمعي المؤسسي وبالتأكيد مراراً على عدم استهداف أي زميلة أو زميل لا باتهام ولا بأي شكل من الخطابات الخاصة المشخصنة ولكن جاءت المطالب موضوعية، في ضوء مراجعة مفردات العمل، لتؤكد على الآتي:

01. ضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها أوروبا وولنديا والتمسك بثبات ذلك الشرط القانوني الملزم في ضوء تعبير التيار عن مبادئ الديموقراطية وسط الجالية وتعزيز التضامن مع الشعب العراقي وتوجهات قوى الديموقراطية.
02. تبني أنشطة التنوير والديموقراطية ممارسة وسلوكاً وأداء، ودرء المفاهيم الخاطئة في العمل من قبيل مركزية بروح فردي يتعارض مع العمل الجمعي المؤسسي.
03. عدّ اتخاذ القرارات خارج التنسيق بصورة منفردة والدعوة لمؤتمر بالمخالفة مع الفكر الديموقراطي ونهجه أمراً غير مشروع ومخالفة صريحة تتطلب المراجعة والعدول عنها.
04. رأى المجتمعات والمجتمعون أن التوجه لما يُسمى مؤتمراً سيمثل سابقة خطيرة تكرر نهج الهيمنة الحزبية المنزلة نحو الأحادية غير المبررة؛ المتقاطعة مع احترام التعددية والاستقلالية.
05. أكد المجتمعون أنّ رفض الهيمنة لا يعني ولا يقر أي شكل للعداء مع أحزاب اليسار الديموقراطي بل يؤكد ضرورة التنسيق والتفاعل إيجاباً باستمرار ولم يرصد المجتمعون أي موقف معاد سابق من أعضاء التنسيق والتيار ولهذا فهم يرفضون أي شكل للاتهام والتسقيط وإثارة التشكيك وانعدام الثقة.
06. تثمين صيغ توثيق العمل ووضعها بأطره الموضوعية ومن ذلك دقة اشتغال المسؤولية المالية والدعوة لتنظيم العمل العام على وفق برامج سبق الإعلان عنها ويتطلب تفعيلها وتوكيد رفض التخندق والطلب إلى من يصر عليه للمراجعة والمتابعة على وفق منطق العمل في تيار ديموقراطي.
07. تمت الإشارة باتفاق المجتمعين وعلى وفق منطوق المبادرتين إلى إنهاء قرار تجميد التيار وعدّه باطلاً إذ أنه صدر من شخص غير ذي صلاحية بهذا القرار الغريب.
08. شكر المجتمعون المبادرتين وطلبوا أن يوجد صوت منهما في حال انعقاد المؤتمر للتأكيد على مخرجات الاجتماع ولدرء التداعيات الانقسامية وحال التنشيط والتفكيك أو الانهيار التام.

لابد من التوكيد على أن جوهر الخلاف هو سياسي فكري يتعلق باستقلالية التيار وشرعية الاجراء واحترام قواعد العمل سواء المكتوبة أو المتعارف عليها. كما أن شخصنة الصراع وطرق العمل التي تم التعامل بها بين أعضاء في التنسيق، لا تخفي ولن تضيع السبب الحقيقي للصراع والذي ظهر قبل المؤتمر الاخير للتيار كما ورد فيما سبق...

ولقد دان الاجتماع بالأغلبية كل السلوكيات غير اللائقة التي تفتقد اللياقة العامة تحديدا الاتهامات غير المقرونة بدلائل فضلا عن شخصنة الامور ومحاولة تصفية الحسابات الشخصية والسياسية بصراعات مفتعلة وبناء تصورات على معلومات غير دقيقة وشخصية ولم تكتسب قوة القرار من ل/ التنسيقية. لا بد من الإشارة إلى أن هذا البلاغ الموجز لا يتعارض وتفاصيل المحضر الرسمي الكامل والقرارات والمحاوور التي جرى الحوار الديموقراطي الموضوعي بشأنها والتي ستصدر بوقت لاحق، مع الإشارة هنا إلى أنه تم طرح إعلان استقالة زملاء بخلفية توصله لقناعة بعدم استقلالية التيار وبحكم كون اوراق اللعبة بيد طرف أو جهة سياسية، ممثلا بما مرّ ذكره من قبل.

إن هذا البلاغ يرحب بالتفاعلات الموضوعية وكل ما يعمل على تنضيج أفضل الصيغ التي تمكن أطراف العمل جميعا على التحول بما يسمى مؤتمرا في السابع من سبتمبر إلى اجتماع موسع آخر للتداول ولمتابعة الاشتغال والعمل لحين انعقاد المؤتمر العادي التالي بموعده باستقلالية وروح ديموقراطي مكين.